الانتفاضة والانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان الفلسطيني

د. عبد الحسين شعبان

أثارت الانتفاضة الفلسطينية قضية حقوق الانسان الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة، وفي فلسطين، على نطاق واسع. وسلّطت ضوءاً جديداً على خطورة ومأسوية الانتهاكات الاسرائيلية الفظّة لحقوق الانسان الفلسطيني، ممّا حدى الدورة الخامسة والاربعين للجنة حقوق الانسان الدولية، التابعة للامم المتحدة، إصدار قرار دان اسرائيل لخرقها المستمر لحقوق الانسان، ولاتفاقيات جنيف المتعلّقة بحماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب، باعتبارها تشكّل «انتهاكاً جسيماً لحقوق الانسان»، و«جرماً مخلاً بسلم الانسانية»، و«خرقاً لمبادىء القانون الدولي»، فضلاً عن كونها «جرائم حرب».

وظلّت قضيـة حقـوق الانسان الفلسطيني، وما يتفرّع منها من قضايا، إشكالية أساسية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الاّ انها لم تلق الاهتمام الكافي من قبل الرأي العام العالمي، على الرغم من صدور قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ٣٣٧٩، بتاريخ ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ (الدورة الثلاثون)، الذي دمغ الصهيونية بالعنصرية، واعتبرها «شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري».

ولعلّ من المفارقات التاريخية ان يكون الاعلان العالمي لحقوق الانسان، الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ ١٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨، قد صدر في العام نفسه الذي أُعلن فيه عن قيام دولة اسرائيل، بتاريخ ١٥ أيار (مايو)، وتشريد الشعب العربي الفلسطيني وهضم حقوق الانسان الفلسطيني، على نحو سافر وصارخ، وبخاصة حقه في تقرير مصيره.

ومن المفـارقـات المثيرة للسخرية حقاً ان توقّع اسرائيل، وبهدف تضليلي، وربما لذر الرماد في العيون، على اتفاقيات جنيف الأربع، المبرمة بتاريخ ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩، بعد وقت قصير من ارتكـابهـا مذابح دير ياسين، ورفضها عودة اللاجئين الفلسطينيين أو تعويضهم (كما نصّت عليه قرارات الأمم المتحدة وتعهّداتها الخاصة، في حينه، وقبل قبولها ـ أي اسرائيل ـ عضواً). في حين كانت تنتهك، عن عمد، ومع سبق الاصرار، تلك الاتفاقيات، وتقترف بصورة شنيعة ما يتعارض مع أحكامها. اضافة الى خرقها لمبادىء الاعلان العالمي لحقوق الانسان، منذ تأسيسها وحتى اليوم. وتضاعف ذلك على نحو كبير وسافر في خلال الانتفاضة، حيث تكشفت، على نطاق دولي، خروقات اسرائيل المتكررة لحقوق الانسان الفلسطيني، وبخاصة في الاراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧، وفي المناطق المحتلة منذ العام ١٩٤٨، وسلوكها المناقض لميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

ان استمرار وتصاعد الانتفاضة المباركة، والاعلان عن ولادة الدولة الفلسطينية، بتاريخ ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، في الدورة التاسعة عشرة، الطارئة، للمجلس الوطني الفلسطيني